

تسعى لأن تكون أكبر سوق في المنطقة

الكويت الـ 24 دولياً والثالثة إقليمياً في الخدمات اللوجيستية

دينا حسان:

ذكر تقرير لـ إسكفورد بيزنس جروب أن الكويت تكثف جهودها من أجل إثبات مكانتها في مجال النقل والخدمات اللوجيستية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، كما تعمل على الاستثمار بكثافة في مجال البنية التحتية الجديدة لتلبية احتياجات البلاد والمنطقة المحيطة بها على حد سواء، حيث تتمتع الكويت بوجود شبكة واسعة النطاق من خلال الستة مرافق الموجودة بها للشحن البحري (ثلاثة مخصصة لتصدير الهيدروكربونات والثلاثة المتبقية مخصصة لمتطلبات التجارة الأخرى).. وعلى الرغم من وجود طرق برية تربط الكويت بالدول الخليجية الأخرى، ووجود خدمات للشحن الجوي الذي يربط الكويت ببقية دول العالم، إلا أن التجارة المنقولة بالشحن البحري لا تزال تعد الوسيلة الرئيسية لنقل البضائع.

مشروعاً خط السكك الحديدية وتطوير ميناء بوبيان أهم داعم لتحسين كفاءة خدماتها اللوجيستية

البنية الأساسية الأولية والجسور الموصلة إلى الجزيرة.. وفي نهاية العام الماضي، أعلن المسؤولون عن وجود تغييرات على المشروع الأصلي، حيث ستكون هناك زيادة في أعداد المراسي الذي سيضيف عددها من 24 مرسي إلى 60 مرسي وبتاريخ 26 يناير الجاري، افادت

وسائل الإعلام المحلية عن توقيع كل من مجموعة الخرافي وشركة هيونداي الكورية الجنوبية للهندسة والبناء، عقد استكمال المرحلة الثانية من تطوير جزيرة بوبيان والبالغ قيمته 1.14 بليون دولار ومن المتوقع من هذه المرحلة زيادة القدرة على عملية شحن الحاويات لتصل إلى

2.4 مليون حاوية سنوياً.

السكك الحديدية

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل أيضاً قامت الكويت بتخصيص مبلغ 15 بليون دولار لمشروع خط السكك الحديدية الخليجية، والذي بموجبه سيتم ربط الكويت عن طريقها ببقية دول

مجلس التعاون الخليجي، ومن المرجح ان يتم الانتهاء من العقود الأولى لهذا المشروع في ديسمبر القادم، وتشغيل شبكة العمل «2200 كم» المقرر الانتهاء منها في 2016.

بموجبه سيغطيها 145 كم من خطوط السكك الحديدية داخل حدودها مع وجود ربط للشبكة الداخلية المخطط لها للسكك الحديدية..

ولا تنحصر الاستفادة من مشروع خط سكة الحديد وتطوير جزيرة بوبيان وعمل ميناء بحري ضخم فيها، على الصعيد الاقتصادي المحلي

فقط، انما لهذه المشاريع أهداف أكبر من ذلك على رأسها جعل الكويت من أكبر الأسواق اللوجيستية في المنطقة، خلال السنوات القادمة، كذلك الدخول إلى السوق العراقي.. كذلك من ضمن إيجابيات تطوير جزيرة بوبيان الاستفادة من الزيادة المتوقعة في الطلب على السلع الواردة والصادرة من موانئ شمال الخليج نظرا لتغيير النظام في العراق.

خبرة واسعة

من الجدير بالذكر، انه لدى الكويت خبرة واسعة في خدمة السوق العراقي، بعد ان كانت تستخدم القاعدة اللوجيستية من قبل القوات الأميركية وقوات التحالف خلال حرب عام 2003 والسنوات اللاحقة للاحتلال، وفي ظل تقلص الوجود العسكري الغربي في العراق وتماشيا مع الانسحاب المقترح من القوات المقاتلة في أغسطس 2010 من العراق، سيبدأ الطلب على الخدمات اللوجيستية في العراق وستكون هناك زيادة في الواردات من المواد اللازمة لإعادة بناء الاقتصاد العراقي وخدمة الطلب المحلي.

وحتى مع الانسحاب الرئيسي الذي سيشهد انتقال 1.5 مليون قطعة من المعدات العسكرية من العراق، سيظل على الأقل 50 ألف جندي الأمر الذي

سيطلب الدعم اللوجستي.

مكانة كبيرة

ومع زيادة سعة ميناء جزيرة بوبيان، بالإضافة إلى خط السكك الحديدية الرئيسية المقترحة للارتباط مع العراق، ستبرز مكانة الكويت أكثر كنقطة رئيسية للدخول إلى العراق.

ومع ذلك، لا يزال أمام الكويت بعض الطرق والسبل لارتداء عباءة أفضل للخدمات اللوجيستية في المنطقة، وقد ذكر تقرير حديث للبنك الدولي ان الكويت تحتل المرتبة 36 من أصل 100 دولة من حيث مدى الحركة للسلع والخدمات التي تعمل من خلال توفير الخدمات اللوجيستية.

على المستوى الاقليمي احتلت الكويت المرتبة الثالثة بعد الامارات والبحرين في مؤشر أداء الخدمات اللوجيستية مع العلم أن الامارات احتلت المرتبة الـ 24 في تقدير تقرير البنك الدولي، لكفاءة عمليات النقل وتخليص البضائع ومراقبة الحدود والجمارك مع جودة الخدمات التي تقدمها، وبصفة عامة، تتحدر الكويت بخطى سريعة نحو تحسين ادائها في الخدمات اللوجيستية والتمويل وتوسيع بنيتها التحتية، الأمر الذي سيساهم في ترقية مرتبتها في مؤشر البنك الدولي القادم.

تنطلق فعالياته يومي 25 و26 مايو المقبل

العنزي : مؤتمر ومعرض مقاولي الكهرباء والماء تعزيز لمسيرة التنمية

في بيان صحفي خاص بهذه المناسبة ان المؤتمر سيناقش من خلال جلسات عمل مطولة مواضيع عديدة أهمها تصنيف وتقييم المقاولين وكذلك تقييم المطامع ونظم التقييم لاداء المقاولين والدورة المستندية وحل المنازعات والتحكم والعقود والأمور القانونية المتعلقة بها إضافة إلى اشتراطات الصحة والسلامة والبيئة وإدارة المخاطر وإدارة المشاريع.

وأفاد ان المؤتمر سيناقش أيضا مواضيع البنية التحتية وأساسيات عمل مقاولي الكهرباء والماء في دولة الكويت.

ولفت العنزي إلى أن المؤتمر من شأنه ان يسلط الضوء على احتياجات المقاولين من جهة وعلى اشتراطات الوزارة من جهة أخرى وكذلك على متطلبات التنمية والتحديات التي تفرضها المنشآت الكبيرة والتوسع العمراني.

وأضاف ان حل المشكلات التي رصدتها الجهات المختصة كمسئلة المرور وتوسيع شبكة الطرق وإنشاء المستشفيات والجامعات وغيرها يحمل طعاعات الكهرباء والماء عبئا إضافيا يتطلب تطويرا للعلاقة التكاملية بين الوزارة والمقاولين بهدف الوصول إلى قدرات نوعية تتصدى للنهضة التنموية المرتقبة. واختتم العنزي حديثه بالقول ان المؤتمر سيقوم بتقديم جملة من الحلول والمقترحات لمعالجة الأوضاع السلبية في هذا القطاع الحيوي.

تحت رعاية وزير الكهرباء والماء د. بدر الشريعان تنطلق أنشطة وفعاليات مؤتمر ومعرض مقاولي وزارة الكهرباء والماء خلال فترة 25 و26 مايو المقبل في اطار سعي الوزارة والقائمين على تنظيم المؤتمر والمعرض إلى العمل الجاد على إيجاد مناخ واليات عمل جديدة تعزز مسيرة التنمية الاقتصادية في دولة الكويت.

واكد المنسق العام لمؤتمر ومعرض مقاولي وزارة الكهرباء والماء سالم العنزي ان فعاليات وأعمال المؤتمر تأتي في ظل تطورات هامة يمر بها السوق ويهدف إلى تسليط الضوء على الاحتياجات التي يتطلبها المقاولون ومزودو الخدمات باعتبارهم شركاء في مسيرة التنمية والعطاء في الكويت. وأضاف ان المؤتمر والمعرض يكتسبان أهمية استثنائية لاسيما أنهما يأتيان في ظل سعي وزارة الكهرباء والماء إلى تنفيذ العديد من المشاريع من ضمن برنامج الوزارة في خطة التنمية الحكومية التي تهدف إلى إنشاء جملة من المشاريع العملاقة في البلاد بهدف حل المشكلات والارتقاء بالخدمات العامة وأشار العنزي إلى ان قطاع الخدمات عموما وخدمات وزارة الكهرباء والماء خصوصا تعتبر البنية الأساسية للظهور الاقتصادي وعصب مشاريع العمران وبناء المدن الجديدة والتوسع في الإنشاءات والمرافق. وحول أوراق العمل المتوقع مناقشتها أوضح العنزي

طالب بتمنح هيئة سوق المال استقلالية مالية كبيرة

«الشان»: الكويت صاحبة أكبر أزمات في البورصة

الاكتتاب العام وأعضاء البورصة بعد

تخصيص 24 % لهيئة حكومية، في البداية، فالبورصة مركز خدمة وليست مركز ربحية، وإذا ملكتها الحكومة أغلبية، حدث المحظور، بمعنى أنها سوف تخضع للتوظيف السياسي في مراكزها القيادية على حساب الحيداء والكفاءة، وربما تستخدم مركزا للتوظيف على حساب اقتصاداتها وكفاءة أدائها، وأخرها، هو تبعيةها، فالأصل أن يكون هناك شعور بفارق كبير ما بين لجنة السوق الحالية وهيئة سوق المال، وتبعيةها لرئيس مجلس الوزراء، إن كان دستورياً، سيحقق هذا الهدف، وخصوصاً أن منصب رئيس مجلس الوزراء منصب ثابت، تقريبا، والخبث للمنصب أمر لا نتفق معه، ولكنه واقع ويوفر بعض الاستقرار والدعم لمنهج الهيئة.

يجب زيادة عدد الأعضاء إلى 7.. وتغليظ العقوبات أمر طبيعي

التلاعب في الأسعار بعد تسريب الشائعات

الكاذبة سرقة لأموال الناس

في التصرف أعلى من سقف الميزانيات المستقلة، خاصة أن معظم مواردها يفترض أن يأتي من الرسوم المستحقة على أعضائها، وإن كان ذلك لا يعفيها من رقابة ديوان المحاسبة اللاحقة

لا يستمر بعض أعضاء الهيئة في مهامهم أمام ما يمكن التعرض له من ضغوطات، وتجديدا في بداية عملها، لذلك لا بد من توفر عدد كاف لاستمرار عملها بما يمثل احتياطياً، ولا بد من استمرار نقل الخبرة إلى أكبر عدد، ولا بد من بقاء 3 إلى 4 أعضاء، بعد كل دورة، لضمان استقرار الممارسة وتراكم الخبرة.

الاستقلال المالي

وثالثها، هو الإيعان في الاستقلال المالي للهيئة، فعملها في جزء منه وقائي، وقد تصرف، كثيراً، على الإبداعات والتدريب، والغرض من البحث والتدريب هو فهم البيئة والتدخل المسبق المدروس أو الضامية، لذلك نقترح أن تكون ميزانيتها خاصة، إن أمكن ذلك دستورياً، وهامش الحرية

طالب تقرير الشان الاقتصادي الاسبوعي بتمنح هيئة سوق المال الجديدة استقلالية تامة حتى تتمكن الهيئة من مراقبة السوق بشكل افضل وتكون لديها قدرة افضل على اتخاذ القرارات، وذكر التقرير انه أمر طيب أن يقر مجلس الأمة، وإجماع أعضائه الحضور، قانون هيئة سوق المال، في مداولته الأولى، نهاية الاسبوع قبل الفائت، فحدود معلوماتنا هي ان الكويت ظلت الرقابة، وإلى حد ما بعض فيها مهمة الرقابة، ومع مهمة التداول للاوراق المالية، وواضح، أيضا، أن مجلس الأمة متعاون متى ما كان هناك مشروع نافع وقانون هيئة سوق المال لم يعد قانوناً تقنياً خاصاً، وإنما أصبح في معظم مواده تكراراً يكاد يكون متطابقاً ما بين دول الغرب والشرق، والمتقدمة والنامية، الكبيرة والصغيرة، والقائون الكويتي هو نسخة شبه مكررة منها.

تغليظ العقوبات

ويشكو البعض من تغليظ بعض العقوبات في القانون، وهو في تقديرنا منهج صحيح، فالكويت منفردة في تعداد تكرار أزمات سوقها المالي، وهي تحتل الصدارة أو صاحبة أكبر أزمة سوق مالي في العالم - أزمة المناخ 1982 - قريبا ما إلى حجم اقتصادها، وهي حالياً، البلد الوحيد التي يتكرر فيها، وعلى مدى سنوات، وبشكل متعمد، التلاعب في مؤشر أسعارالسوق، في آخر دقيقة تداول، ويتم فيها تداول نسب عالية من أسهم شركة واحدة، وفي يوم واحد، ودون أثر، على تركيبة ملكيتها، وذلك الممارسات، وغيرها كثير، بالإضافة من معلومات داخلية أو بعد تحويل إشارات كاذبة ليست سوى سرقة للمخدرات الناس، وتقويض للثقة في السوق المالي، وتتعارض، جوهرياً، مع الهدف الإستراتيجي للتنموي لتحويل الكويت إلى مركز مالي، ولا بد من قسوة في نصوص القانون، وتطبيقاته، لمواجهتها. ورغم دعمنا القوي للقانون، لنا بعض الملاحظات التي نتمنى الأخذ بها، في مداولته الثانية، بعضها شكلي، والبعض الآخر نعتقد بأهميته للمواعاة مع البيئة المحلية، أولاها، أن القانون، وإن كان يستخدم مصطلح هيئة أسواق المال، تارة، وهيئة سوق المال، 116، 115، تارة أخرى، (المواد 114 الأفضل توحيده المسمى «هيئة سوق المال»، فالأصل هو أن يخضع قطاع المال، في بعض وظائفه، لهيئة مركزية واحدة لسوقه، وإن تعددت وحداته، مثل أكثر من بورصة واحدة وأكثر من سوق مقلصة.

تناول التقرير للمرة الثانية مشروع الخطة الخمسية وأوضح ان الجدل الدائر حولها يشير إلى ان محتواها قد تم اختزاله، من علاج للاختلالات الهيكلية، إلى مجرد مشروعات ضخمة بتكلفة بحدود 30-37 مليار دينار كويتي، أو بمعدل 8-9 مليارات دينار كويتي، في السنة الواحدة، خلال أربع سنوات، بعد مرور سنة على بداية نفاذ السطة، فالخطة تحدد سبعة أهداف استراتيجية ليست جميعها على المستوى ذاته من الأولويات، ولكن يمكن اختزالها في أربع اختلالات هيكلية، وما لم يوجد كل عضل وعقل الخطة لمواجهتها، لن نلحظ أي تغيير إلى الأفضل، بعد أربع سنوات.

والاختلال الهيكلية الأول هو في ميزان العمالة فنسبة الكويتيين العاملين في سوق العمل بحدود 16.6 في المئة من جملة العمالة، ونحو 77.4 في المئة منهم أو نحو 265.9 ألف عامل، موظفون في القطاع الحكومي، ونحو ضعفهم سوف يدخلون سوق العمل خلال 25 سنة قادمة. ولا توجد حكومة واحدة، في علنا المعاصر توظف نحو 77.4 في المئة من عمالتها الوظيفية أو نحو في المئة 24.1 من مواطنيها، ولا توجد حكومة واحدة تنجز فيها الأعمال بيضاء، ومستوى متدن مثل القطاع العام الكويتي. ويظل الأهم، أنه لا يمكن، بأي حال من الأحوال، استئصال القطاع العام لضعف ما لديه من أعداد، خلال ربع قرن، بكل ما يعنيه ذلك من بطالة سافرة وحالة من عدم الاستقرار تخرب مناخ الاستثمار وتزيد من تعقيد المشكلة.

وما لم توجه المشروعات لخلق أكبر قدر من فرص عمل حقيقية للكويتيين، لن نتجح الخطة في وضع البلد على الطريق الصحيح لعلاج المشكلة الهيكلية لميزان العمالة.

الاقتصاد الكلي

والاختلال الثاني هو في بناء الاقتصاد الكلي، فالكويت باتت أيضا البلد الوحيد الذي يساهم فيه القطاع العام بنحو ثلثي ناتجه المحلي الإجمالي، ويساهم فيه قطاع النفط بنحو 55 في المئة منه. فحتى الصين، تحولت، منذ عام 1979، إلى اقتصاد السوق، وأصبح اقتصادها، الذي كان شديد التخلف، ثالث أكبر اقتصادات العالم، وسوف يتفوق على اليابان خلال العام الحالي، طبقا لعدلمان ساكس، ليصبح ثاني أكبر اقتصادات العالم.

ولن ترتفع كفاءة الاقتصاد دون دور فاعل ونظيف للقطاع الخاص فيه، فالتنافس في أسواق العالم أو معها يتطلب كفاءة عالية للمنتج وبأسعار رخيصة، والحكومات، رغم أهمية دورها التنظيمي الحاكم، فشلت في إنتاج السلع، وآية ومشروعات، لا تأخذ في الاعتبار



مجسم لميناء بوبيان

«الأمرء العقارية» تشارك في المعرض الدولي للعقار

اعلنت شركة «الأمرء الدولية العقارية» مشاركتها في المعرض الدولي للعقار السابع الذي تنظمه شركة «أنة جروب» لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 20 إلى 23 فبراير المقبل.

وقال رئيس مجلس الإدارة في الشركة حسين دشني في بيان صحفي إن الشركة تسعى من خلال مشاركتها في المعرض إلى زيادة التشجيع على الاستثمار العقاري البناء وتقوية وتحفيز التوجه نحو الاستثمار العقاري الخارجي الذي يعد من الاستثمارات ذات العائد القوي والسريع. وأشار دشني إلى أن الشركة ستقدم تشكيلة واسعة من الأراضي والمقارنات في عدة دول منها المملكة الأردنية الهاشمية والخليج والسعودية، وكذلك سلطنة

عمان ومشروع «أراضي» في بريطانيا. ولفت دشني إلى أن الشركة ستطرح أيضا أراضي بوسط العاصمة عمان عبارة عن 500 متر سكني مميز بأسعار تنافسية وهي تصلح لقيام أبراج وجمعيات تجارية لتتميز الشريحة الحالية بتشكيلة واسعة. وقال دشني ان هناك فرصة متميزة لرجال الأعمال والمستثمرين بالخليج العربي والكويت على وجه الخصوص ليتعرفوا على فرص الاستثمار والتسهيلات والخدمات التي تقدمها الجهات المعنية في الأردن الشقيق للمستثمرين في الدولة لتأسيس مشاريع استثمارية لهم، مستفيدين من هذه الخدمات والبيئة الاستثمارية النموذجية التي توفرها القوانين المعمول بها في الأردن.

دافوس اختتم أعماله: الانتعاش

إحصائي.. والخلل لا يزال عميقاً

دافوس (سويسرا) - (ا ف ب): اختتم المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس أعماله أمس في أجواء بعيدة عن الارتياح رغم عودة النمو الاقتصادي، وذلك نتيجة القلق حيال استمرار مشاكل الميزانية في بعض الدول والانقسام حول ضبط

القطاع المصرفي. وحذر المدير العام لصندوق النقد الدولي دومينيك ستروس - كان من أن تصحيح أوضاع المالية العامة سيكون إحدى المشكلات الكبرى المطروحة على الاقتصاد العالمي في السنوات المقبلة.

وقال متحدثا خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا «إن مشكلة الاستقرار في الميزانية ستكون من المشكلات الكبرى إن لم تكن المشكلة الكبرى في السنوات المقبلة». وتابع «سوف نواجهها لمدة خمس أو ست أو سبع سنوات بحسب الدول». وبعدها لجأت الدول إلى الاقتراض لإخراج اقتصادها من الانكماش، يترتب عليها الان الإستهداد للخلل عن الإجراءات الاستثنائية والمكلفة التي اتخذتها للتصدي للازمة. ولفت ستروس-كان إلى ان هذه العملية ستكون دقيقة للغاية لانها إن جرت بسرعة فقد تؤدي إلى عودة الانكماش الاقتصادي.